مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية
الترقيم الدولى الموحد للطباعة 3062-4606
الترقيم الدولى الموحد الإلكترونى 3009-6952

مجلة
العلوم الاجتماعية والتطبيقية

JOURNAL OF SOCIAL AND APPLIED SCIENCES

دورية محكمة ربع سنوية

تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات الانسانية والخدمات العلمية

المجلد الخامس
يناير 2025 م
العدد الثانى

رئيس التحرير
الاستاذ الدكتور/ يسري شعبان عبدالحميد

مدير التحرير
دكتور/ محمد عطا عبدالعزيز

سكرتير التحرير
دكتور/ منه حسن عمر

بحث بعنوان

دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية

إعداد

الدكتور

أحمد عبد الله بيومي عفيفي

أخصائي بديوان عام وزارة التضامن الاجتماعي

ومدير المتابعة والتقييم بمؤسسة أجيال مصر لتنمية الشباب والنشء

الدكتور

خالد السيد حسانين بحيرى

مدير الخدمة الاجتماعية بمستشفيات جامعة القاهرة

الملخص

تناول البحث أهم الأدوار الواقعية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية، مع إبراز أهم التحديات التي تحول دون الحد من النزاعات الزوجية، وتحديد دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظات القاهرة وكفر الشيخ وقنا، ومحاولة التوصل لجملة من المقترحات لتفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية. وطبق البحث على (٣٤) مفردة والتي مثلت كافة العاملين بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظات القاهرة وكفر الشيخ وقنا، وتوصلت نتائج البحث إلى قيام مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بدورها الوقائي في الحد من النزاعات الزوجية يتم بقوة نسبية بلغت ٨٣.١٪ خاصة في تقديم الاستشارات من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ولقاءات لحث الزوجين على تجنب النزاعات الزوجية ونشر وتنمية الوعي الأسري لتفادي النزاعات الزوجية والإرشاد والتبصير بالقيم والمبادئ ووسائل الحفاظ على التماسك بين الزوجين، بالإضافة إلى الاستعانة برجال الدين في تقديم التوعية الدينية للزوجين من حيث الحقوق والوجبات لكلا منهما، وكان من اهم تلك التحديات، وجود لائحة عمل معوقة لعمل مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية وسوء حالة البنية التحتية والتجهيزات الخاصة بتلك المكاتب وتعذر صرف الاعانة الحكومية من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لتلك المكاتب وعدم تغطية أنشطة تلك المكاتب للمحافظة بأكملها لعدم وجود الإمكانيات والدعاية الكافية الخاصة بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية.

الكلمات الدالة: دور – مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية – النزاعات الزوجية.

Abstract:

The research addressed the most important realistic roles of family guidance and counseling offices in reducing marital conflicts, highlighting the most important challenges that prevent the reduction of marital conflicts, defining the role of family guidance and counseling offices in the governorates of Cairo, Kafr El-Sheikh, and Qena, and trying to come up with a set of proposals to activate the role of family guidance and counseling offices. In reducing marital conflicts. The research was applied to (34) individuals, which represented all workers in family guidance and counseling offices in the governorates of Cairo, Kafr El-Sheikh, and Qena. The results of the research concluded that the family guidance and counseling offices play their preventive role in reducing marital conflicts, with a relative strength of 83.1%, especially in providing consultations from social workers. And psychologists, and meetings to urge spouses to avoid marital conflicts, spread and develop family awareness to avoid marital conflicts, and provide guidance and insight into values, principles, and means of maintaining cohesion. Between spouses, in addition to the use of clerics in providing religious awareness to the spouses in terms of the rights and duties of each of them. The results of the research also showed that there are many challenges that prevent family guidance and counseling offices from achieving their role in reducing marital conflicts. The most important of these challenges was the presence of a work regulation that hinders the work of family guidance and counseling offices, the poor condition of the infrastructure and equipment for those offices, and the inability to disburse subsidies. The Ministry of Social Solidarity provided these offices with government assistance and the activities of those offices do not cover the entire governorate due to the lack of sufficient capabilities and publicity for family guidance and counseling offices

Keywords: role - family guidance and counseling offices - marital disputes.

مقدمة البحث:

تعد الأسرة الأساس الذي يقوم عليه بناء المجتمع، والزوجان هما أساس تكوين الأسرة، وكلما كانت الأسرة مستقرة قائمة على المودة والرحمة والتفاهم والاحترام كلما انعكس ذلك على بناء المجتمع وتماسكه.

ونظرًا لأن الأسرة العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص تمر بمرحلة انتقالية أدت إلى الكثير من التحولات والتغيرات سواء في بنائها، أو نطاقها، أو وظائفها، وعلاقاتها، وهذا بالطبع بسبب تداعيات العولمة وتأثيرها في طبيعة العلاقات داخل الأسرة، وفي نطاق العلاقات القرابية ايضًا. لذلك كانت الأسرة عرضة لكثير من المشكلات التي يمتد تأثيرها من الزوجين إلى الأبناء والمجتمع الخارجي، وتعد النزاعات الزوجية من أهم المشاكل التي تؤثر على استقرار الأسرة وتماسكها وأدائها لواجباتها وتحتاج إلى تدخل المختصين للعمل على إعادة توازن الأسرة ومنع وصولها إلى حالات التفكك الأسري. (الغامدي، ٢٠١١م، ص ص ٣١٠ – ٣١٥)

وتعتبر الأسرة المؤسسة الأساسية في المجتمع، والمجموعة الأساسية التي يولد فيها الأعضاء، وينشأوا، ويشكلون، ويتم تدريبهم وتكوينهم اجتماعيا للعب أدوار ووظائف مختلفة في المجتمع. وبالتالي من المهم أن تحافظ الأسرة على رفاهيته ورعايته، ومع ذلك هناك العديد من المشاكل والقضايا التي تؤثر على الأسرة، هذه المشاكل متعددة الأوجه في طبيعتها. كما يفترض مسبقا أن أسباب هذه المشكلات يمكن أن تكون موجودة داخل الأسرة وأن التعامل مع هذه المشكلات سيشمل أيضا أفرادا آخرين من الأسرة، لهذا السبب يتم التعامل مع الأسرة كنظام وأي تدخل في الأسرة يجب أن يكون من هذا المنظور. (Rozario, 2010, P.1)

وقد شهد المجتمع المصري تغيرات واسعة في مختلف الأنساق المجتمعية بفعل التحضر ونتيجة عملية التحديث الواسعة النطاق، والانفتاح على الثقافات العالمية من خلال ثورة الاتصالات العالمية، تركت أثارًا واضحة على الأفراد والمجتمعات، فبالرغم من أثارها الايجابية فإنها بصورة أكبر

أحدثت تغيرات سلبية في النسق الأسرى من حيث الخصائص والوظائف والأدوار، كما أنها أحدثت تغيرًا في بعض المفاهيم والمعايير الأسرية مما انعكس سلبًا على واقع الأسرة المصرية، ومن ثم ظهرت النزاعات الزوجية بشكل أوسع ولأسباب متعددة، نتيجة التباين في الثقافة ونسق القيم الذي يحكم العلاقات الأسرية، فلم تعد النزاعات الزوجية تحل وتواجه في نطاق الأسرة الواحدة، ولم تعد تدخلات الأهل في محاولة التوفيق والإصلاح هي أساس حل النزاعات الزوجية. إنما ظهرت مؤسسات أخرى تقوم بهذه المهمة، كذلك تعددت الأسباب التي تؤدى إلى النزاعات الزوجية نتيجة التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، حيث ظهرت أسباب أخرى متداخلة انعكست آثارها على طبيعة الحياة الأسرية واهم مقوماتها الأساسية. (كمال، طارق، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٩ – ٣٥)

ولقد أصبحت النزاعات الزوجية مشكلة تهدد الحياة الأسرية واستقرارها واستمرارها فغالبية هذه النزاعات ينتج عنها تفكك الأسرة وانفصالها، مما له أثار سلبية على الأسرة شكلت مجموعة مشكلات منها مشكلات الحضانة والنفقة والرؤية والاستضافة والطلاق والمسكن. (كمال، طارق، ٢٠٠٥م، ص ٣٦)

وللنزاعات الزوجية آثار سلبية خطيرة، من شأنها انهيار البناء الاجتماعي والنفسي للأسرة وزوالها، لذا لابد أن يتدخل المجتمع بأجهزته وهيئاته ومؤسساته المعنية بشؤون الأسرة للتصدي لهذه الخلافات والتصدعات الأسرية حفاظاً على تماسك وترابط الأسرة وحماية لها من التفكك والانهيار. (رمضان، ٢٠٠٢م، ص ١٨٢)

وقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد حالات الطلاق في مصر سجل ٢٦٩.٨ ألف حالة عام ٢٠٢٢م، مقابل ٢٥٤.٨ ألف حالة طلاق عام ٢٠٢١م بنسبة ارتفاع قدرها ٥.٩٪، وبلغ متوسط عدد حالات الطلاق في الشهر ٢٢.٥ ألف حالة عام ٢٠٢٢م، وفي اليوم ٧٣٩ حالة، وفي الساعة ٣١ حالة، وحالة طلاق كل ١١٧ ثانية، أي أقل من دقيقتين. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣م)

كما كشف مركز معلومات مجلس الوزراء المصري أن القاهرة جاءت أيضًا في مقدمة أعلى ١٠ محافظات من حيث عدد حالات الطلاق خلال عام ٢٠٢٢م، لتسجل ٥٧.٢ ألف حالة، والإسكندرية ٢٦.٣ ألف حالة، والجيزة ٢٤.١ ألف حالة، والشرقية ١٩ ألف حالة، والدقهلية ١٧.٧ ألف حالة، والقليوبية ١٤.٢ ألف حالة، والغربية ١٣.٥ ألف حالة، والبحيرة ١٣ ألف حالة، والمنوفية ٨.٤ ألف حالة، والمنيا ٨ آلاف حالة. (مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠٢٣م)

لذلك حرص المجتمع المصري على إنشاء العديد من المؤسسات الاجتماعية للحفاظ على كيان الأسرة المصرية، وامتد هذا الاهتمام إلى الجهود الأهلية والخيرية، في العديد من المجالات المتعلقة بالأسرة وبشكل خاص في العلاقات الأسرية، ومنها مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية التي تقدم خدماتها للأسرة والمنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية، وقد تولت وزارة التضامن الاجتماعي الاهتمام بهذا الموضوع، حيث عملت على التوصية بالتوسع في إنشاء مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لإرشاد الزوجين في المشكلات الزوجية قبل وصول الحالة الى الانفصال. وتهدف خدمات الإرشاد الأسري إلى مساعدة الزوجين على حل مشكلاتها المختلفة التي تواجههما، وحل الصراعات والنزاعات التي تعكر صفو الحياة الزوجية، كما تهدف إلى تدعيم العلاقات بين الزوجين وإزالة اسباب النزاعات بين الزوجين حتى يتحقق التفاهم والتماسك والتوافق بينهما. (الحربي، ٢٠١٢م، ص ٥٩)

وتستند ممارسة الخدمة الاجتماعية مع العلاقات الزوجية على طرق واستراتيجيات مختلفة في المهنة يمكن تطبيقها للتعامل مع المشاكل والنزاعات الزوجية المتعددة، من الممكن العمل مع الأفراد في العائلات وهناك أيضا خيارات للعمل مع مجموعات من أفراد الأسرة الذين يعانون من مشاكل مشتركة وتعبئة الموارد من المجتمع لمساعدة الأسر المحتاجة. هناك تقنيات مختلفة مثل العلاج الأسري، والتدخل في الأزمات والاستشارات الزوجية، والتي يمكن استخدامها للحفاظ على كيان الأسرة. (Rozario ,2010, P.1)

وانطلاقًا من ذلك كان لابد من الوقوف على الأدوار الواقعية التي تقوم بها الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي من خلال مكاتبها المنتشرة في محافظات الجمهورية والمسندة

إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمحافظات المختلفة والتي تسمى مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية والتي تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة المصرية –على غرار مثيلاتها بالدول العربية مثل السعودية والجزائر...إلخ – حتى يمكن الحد من انتشار النزاعات بين الزوجين، وحتى لا تؤثر بشكل سلبي أكبر على الأسرة، وعلى المجتمع بأكمله، وذلك من خلال التوصل لأهم التحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لدورها في الحد من تلك النزاعات بين الزوجين، والتوصل لجملة من المقترحات لتفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية للحد من النزاعات الزوجية. ويزخر التراث العلمي بالعديد من التجارب البحثية التي حاولت رصد ودراسة مشكلة النزاعات الأسرية والزوجية من عدة جوانب نعرض أهمها فيما يلي:

حيث هدفت دراسة جينفير مارتين، كاثي دوجلز (٢٠٠٧م) إلى تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تسوية النزاعات الأسرية، وأوضحت نتائج الدراسة أن الأخصائيين الاجتماعيين يقومون بدور أساسي وواضح في تقديم خدمات تسوية النزاعات الأسرية، وأن التغيرات الحديثة في التشريعات الاسترالية والتوجهات الحديثة في اعتماد دور الوسيط الأسري انعكست على تعليم وممارسة الوساطة الأسرية، وأن هناك عدد من المهنيين يعملون في تقديم تسوية النزاعات الأسرية، وهم، المحامون الأخصائيون النفسيين، والأخصائيون الاجتماعيون، وأشارت أيضًا إلى أن الخدمة الاجتماعية تسهم في معرفة ودراسة تأثير العوامل البيئية سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية على النزاعات الأسرية.

(Martin, Jennifer & Douglas, Kathy 2007)

وقد أكدت دراسة سعيد (٢٠١٠م) على ضرورة التدريب المستمر للأخصائيين الاجتماعيين على الاتجاهات الحديثة في تسوية المنازعات والخلافات الأسرية، وأهمية استخدام الإرشاد الأسري لنجاح العمل في مكاتب تسوية المنازعات الأسرية. (سعيد، حنان، ٢٠١٠م)

وهدفت دراسة ولاء محمد (٢٠١٠م) إلى قياس مدى فعالية أداء محكمة الأسرة في تحقيق أهدافها كأسلوب للإصلاح الاجتماعي في المجتمع المصري، وقياس مدى كفاءة الأخصائيين والخبراء الاجتماعيين في أداء الأدوار المنوط بهم بكل من مكاتب تسوية المنازعات الأسرية ودوائر الهيئات القضائية بمحكمة الأسرة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ترتيب المتغيرات التي يتضمنها مقياس

الفعالية هي على النحو التالي: مدى اقتناع جمهور المستفيدين بالدور الذي تؤديه محكمة الأسرة، ومدى ما حققته محكمة الأسرة من تبسيط وسرعة في الإجراءات، ومدى قدرة محكمة الأسرة على مراعاة الاعتبارات الإنسانية لحل النزاعات الأسرية. (السيد، ولاء محمد شعبان، ٢٠١٠م)

كما هدفت دراسة منال محمد (٢٠١١م) إلى محاولة الوقوف على أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المؤدية إلى النزاعات الأسرية ومحاولة تلافيها، وإلقاء الضوء على محكمة الأسرة وأهميتها، باعتبارها أحد المؤسسات الحكومية المختصة بمحاولة حل النزاعات الأسرية، والتعرف على ملامح التطور في قوانين الأحوال الشخصية في مصر، واستخلاص منها أهم المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة بتماسك الأسرة واستقرارها. وقد توصلت الدراسة إلى أهم أدوار محكمة الأسرة في حل النزاع الأسري وديًا، وذلك من خلال عرض لأهم أدوار وأهداف مكاتب تسوية المنازعات الأسرية، وتحديد مدى تحقق تلك الأهداف على النحو المطلوب، وتحديد اهم العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤدي للنزاعات الأسرية وكيفية التغلب عليها. (شعبان، منال محمد احمد محمد، ٢٠١١م)

وقد توصلت دراسة الحربي (٢٠١٢م) إلى أن ٩٦% من عينة البحث تتفق على أن مركز التنمية الأسرية تقدم أنشطة متخصصة في الوقاية من النزاعات الزوجية، وبنفس النسبة تؤكد عينة البحث على أهمية البرامج المقدمة وأنها تزودهم بالمعلومات الهامة، ويرى ٩١٪ من عينة البحث أن الدورات المقدمة تقلل من المشكلات الزوجية. (الحربي، إبراهيم، ٢٠١٢م)

وأشارت دراسة أسماء محمود ابو عامر (٢٠١٢م) إلى محاولتها التعرف على ما استحدثه قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤م من مكاتب تسوية، وكيفية سريان إجراء العمل بها وإلى دراسة أسباب وملابسات المنازعات الأسرية لبعض الحالات بمحكمة الأسرة، وأشارت الدراسة إلى أن محاكم الأسرة ليست مجرد محاكم لتسهيل الإجراءات أو تطوير دوائر الأحوال الشخصية بل أنها نظام جديد لتطبيق العدالة الاجتماعية. (ابو عامر، أسماء محمود، ٢٠١٢م)

كما توصلت دراسة الجخيدب، التركي (٢٠١٤) إلى حاجة المجتمع إلى مكاتب الاستشارات الأسرية بنسبة ٩٥٪ من إجمالي عينة البحث، وأن ٩٠٪ من عينة البحث تؤكد على

أهمية برامج الإرشاد الأسري لحل المشاكل الأسرية. (الجخيدب، ماعد وعبد الرحمن التركي، ٢٠١٤م)

كما أكدت نتائج دراسة سويدان (٢٠١٤م) على أن مستوى المعارف المهنية، والأدوار التي يمارسها الأخصائيين الاجتماعين في مكاتب الاستشارات الأسرية جاءت بدرجة متوسطة، أيضًا ضعف مستوى المهارات المهنية المتوفرة لديهم. (سويدان، محمد عبد المجيد، ٢٠١٤م)

وهدفت دراسة شيماء على أغا (٢٠١٥م) إلى التعرف على الدور المنوط به مكاتب تسوية المنازعات الأسرية والتحديات التشريعية التي تواجه العاملين والمتعاملين بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، ومقترحات العاملين والمتعاملين مع مكاتب تسوية المنازعات الأسرية للحد من التحديات التي تواجه مكاتب تسوية المنازعات الأسرية، والتحديات الفنية وتحديات البنية التحتية التي تواجه العاملين والمتعاملين بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية. (أغا، شيماء على محمد السيد عبد الرحيم، ٢٠١٥م)

كما أثبتت دراسة الكعبي (٢٠١٥م) أهمية مكاتب الاستشارات الأسرية، وأن أهم الأساليب العلاجية التي يفضلها الازواج خط الارشاد الأسري للاستشارات وحضور برامج الإرشاد الأسري. (الكعبي، ابراهيم محمد، ٢٠١٥م)

كما هدفت دراسة إكرام بنت محمد الصالح (٢٠١٧م) إلى تحديد الأساليب العلاجية المستخدمة مع حالات النزاعات الزوجية، وتحديد الصعوبات التي تواجه المرشد عند العمل مع حالات النزاعات الزوجية، والتوصل لتصور مقترح لنموذج العلاج الزواجي السلوكي المتكامل للحد من النزاعات الزوجية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في استخدام الأساليب المهنية، كما أن المرشد الأسري يواجه صعوبات عند العمل مع حالات النزاعات الزوجية تحد من ممارسته للأساليب المهنية، كما أوضحت النتائج مناسبة مدخل العلاج الزواجي السلوكي المتكامل مع حالات النزاعات الزوجية. (الصالح، إكرام بنت محمد، ٢٠١٧م)

وقد هدفت دراسة مصطفى محمود سعد (٢٠٢١م) إلى تحديد السياسات الموضوعة لمواجهة النزاعات الأسرية، ومدى ملاءمتها ومناسبتها لتطورات العصر الحديث، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات لمواجهة النزاعات الأسرية. (سعد، مصطفى محمود محمد محمد، ٢٠٢١م)

وهدفت دراسة وسام محمد (٢٠٢١م) إلى تحديد دور الاخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الإرشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية لأبنائهم المراهقين، وأوضحت نتائج الدراسة أن مستوى دور الاخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الإرشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية التمرد والعناد والعصيان لأبنائهم المراهقين مرتفع، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات لتطوير دور الاخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الإرشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية لأبنائهم المراهقين. (عبد الرازق، وسام محمد إبراهيم، ٢٠٢١م)

وبناء على ما تقدم فإنه لمن الواضح من خلال عرض الدراسات والبحوث السابقة انه لا توجد أي دراسة أو بحث في حدود علم الباحثان تناولت موضوع البحث الحالي "دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية" وهو ما يعكف البحث الحالي على تناوله، خاصة وان هناك جهات معنية بمواجهة والحد من النزاعات الزوجية في مصر خاصة والوطن العربي بشكل عام.

وحيث أنه من أهم الأهداف التي تسعى إليها الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتنظيم المجتمع بمؤسساته وهيئاته بصفة خاصة الحفاظ على الكيانات داخل الأسر المصرية والحد من النزاعات بين الزوجين وكافة المشكلات التي تواجه المجتمع بشكل عام والتي يمكن أن تقف أمام تقدم المجتمع، وتحقيق تنمية اجتماعية حقيقية للمجتمع، ونجد أن الأسرة المصرية مرت بمراحل عدة في تطور أوضاعها ودورها في المجتمع المصري، لذلك يجب الوقوف على أدوار الجهات والمؤسسات المعنية بمواجهة والحد من النزاعات الزوجية في مصر للحفاظ على تماسك المجتمع.

اشكالية البحث:

نظرًا للأهمية التي تمثلها الأسرة في المجتمع فقد حالفها الاهتمام منذ أمد بعيد، حيث اهتمت المجتمعات الإنسانية على مر العصور وبمختلف الحضارات بالأسرة، كما أفردت لها الشرائع السماوية أوجه متعددة من الرعاية والاهتمام، وذلك مرجعه إلى كون الأسرة تعد بمثابة الوحدة واللبنة الأساسية في المجتمع، بل والأساس الذي يقوم عليه المجتمع بمختلف نظمه. ومن خلال ما أظهرته مؤشرات بحثية حول زيادة نسب النزاعات الزوجية وبالتالي نسب الطلاق خلال الفترة الأخيرة، واتساقًا مع ذلك ولأهمية الحفاظ على كيان وتماسك الأسرة المصرية فقد تعهد كل من الدولة والمجتمع بالرعاية ويتضح ذلك في إقامة العديد من المؤسسات والهيئات لتقديم الخدمات والمساعدات ومواجهة المشكلات والنزاعات الأسرية والتي من شأنها أيضًا تحقيق ألوان الرعاية للأسرة. وتسعى وزارة التضامن الاجتماعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم يد العون لمساعدة الأسرة على مواجهة كافة مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية حيث أنشأت مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية موزعة على مستوى الجمهورية بهدف الحد من النزاعات الأسرية، غير أن دورها في مجال الحد من النزاعات الأسرية ما زال محل اهتمام الباحثين والدارسين والعاملين في مجال الأسرة وذلك لتعاظم توقعات المجتمع وأفراده من تلك المكاتب وتطلعاتهم لزيادة الاستفادة من برامجها وخدماتها مستقبلًا.

أهداف البحث:

يحاول البحث الحالي تحقيق الأهداف التالية:

١ . تحديد أهم الأدوار الواقعية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

٢ . تحديد أهم التحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لدورها في الحد من النزاعات الزوجية.

٣ . التوصل لجملة من المقترحات لتفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

تساؤلات البحث:

١ . ما دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية؟

٢ . ما أهم التحديات التي تحول دون تحقيق دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية؟

٣ . ما مقترحات تفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية؟

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث الحالي إلى الضرورة الملحة لمساعدة المنظمات الحكومية المعنية بحماية كيان الأسرة المصرية والحفاظ عليه نظرًا لما تعانيه الأسر من مشكلات ونزاعات زوجية وتحديات تحول دون الحفاظ على كيانها.

كما ان مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لما لها من باع في التعامل مع قضايا الأسرة بصفة عامة تحتاج إلى توجيه مهني وبحثي لأهمية الحفاظ على كيان الأسرة المصرية وهو ما يحاول البحث الحالي التعامل معه.

مفاهيم البحث:

١- **مفهوم الدور:** يعرف الدور بأنه "عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد بوظيفة معينة في الجماعة". أو أنه "وظيفة الفرد في الجماعة والدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف اجتماعي". (حامد عبد السلام زهران، ٢٠٠٠، ١٦٤).

مفهوم الدور إجرائيًا:

يتمثل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية إجرائيًا في أربعة أدوار هي:

- الدور الوقائي: بالتوعية الاجتماعية والأسرية عن طريق الاتصال بالأخصائيين الاجتماعيين في مواقع العمل والتنظيمات المختلفة.
- الدور العلاجي: من خلال العمل على الزوجين الذين يواجهوا مشكلات أو نزاعات بينهما.

٢ . مكتب التوجيه والاستشارات الأسرية:

مكتب التوجيه والاستشارات الأسرية، هو جهاز اجتماعي تنشئه وزارة التضامن الاجتماعي، وتعهد بإدارته إلى جمعية أو مؤسسة خاصة مشهرة طبقًا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م بموجب عقد إسناد بين الوزارة والمؤسسة ويقع تحت إشراف ورقابة الوزارة (فنيًا وماليًا وإداريًا) ويتبع الإدارة العامة للأسرة والطفولة، ويتم تعيين العمالة به عن طريق لجنة ثلاثية تشكل لهذا الغرض يمثل فيها الجهة الإدارية (المديريات)، والإدارة الفنية والجمعية المسند لها المكتب. وقد صدر بشأن تنظيم مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية القرار الوزاري رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٧٦م. (www.moss.gov, 2024)

٣ . النزاعات الزوجية:

تعني كلمة النزاعات في اللغة العربية (الاختلاف والشقاق) (معجم اللغة العربية، ١٩٩١م، ص ٦١٠)

وتعرف النزاعات الزوجية بأنها، مجموعة الخلافات الزوجية التي قد تحدث ما بين الزوج والزوجة بشكل يسبب صراعات بينهما، ويؤثر في ذات الوقت على طبيعة البناء الأسري بشكل سلبي، الأمر الذي يستوجب تدخل مهني مقصود بهدف إحداث التكيف والاستقرار. (الكعبي، ٢٠١٥م، ص ١٥)

كما تعرف بأنها، تضارب وجهات نظر الزوجين حيال بعض الأمور التي تخص أحدهما، أو كليهما بحيث تستثير انفعال الغضب أو السلوك الانتقامي أو التفكير فيه. (الجهيني، ٢٠٠٦م، ص ١٤)

وتعتبر النزاعات الزوجية عبارة عن تركيبة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية المختلفة المؤثرة على المشكلة الزوجية. فالنزاعات الزوجية لا تظهر فجأة في الأسرة، ولكنها تبرز كنتيجة لمشكلات وخلافات سابقة متراكمة تعرضت لها الأسرة في حياتها.

ويقصد بالعوامل الخارجية المساهمة في ظهور النزاعات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية الخارجة عن إرادة الزوجين وقرارهما، أما العوامل الداخلية فيقصد بها العوامل المرتبطة

مباشرة ببناء الحياة الزوجية وتطورها وتشمل شخصية الزوج والزوجة، وبيئة كل من الزوجين، وأدوار ووظائف الزوجين. (Ponzetil,2003,pp 1626-1628)

ويمكن الإشارة إلى أن النزاعات الزوجية تمر بعدد من المراحل وهي كالآتي:

١- مرحلة الكمون: وهي فترة محدودة وربما تكون قصيرة جدًا بشكل يجعلها غير ملحوظة، وفيها النزاعات لا يتم مناقشتها أو التعامل معها بواقعية.

٢- مرحلة الاستثارة: وفيها يشعر أحد الزوجين او كلاهما بالارتباك وبأنه مهدد وغير قانع بالإشباع الذي يحصل عليه.

٣- مرحلة الاصطدام: وفيها يحدث الاصطدام أو الانفجار نتيجة الانفعالات المترسبة، وتظهر الانفعالات المكبوتة لمدة طويلة.

٤- مرحلة انتشار النزاع: إذا زاد التحدي والصراع والرغبة في الانتقام فإن الأمور تزداد حدة، ويؤدي ذلك إلى انتشار النزاع ليغطي نواحي متعددة.

٥- مرحلة البحث عن حلفاء.

مرحلة الانفصال (القرني والغالي، ٢٠٠٤م، ص ٣٩-٥٧)

ويتم التعبير عن النزاعات بمظاهر شتى منها: النقد والسخرية والمناقشات الكلامية الحادة، وقطع التواصل الكلامي أو التقليل منه، وعدم القيام بالأدوار سواء بصفة كلية أو جزئية، وقد يصل الأمر إلى هجر المنزل وفراش الزوجية، أو حتى الضرب والإيذاء البدني، كما قد تؤدي إلى الطلاق. (الصويان، ٢٠١٠م، ص ٥٩-٦٠)

ومن مظاهر النزاعات الزوجية: اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجين وكذلك الاهتمامات المتبادلة، وتصبح النزاعات والأهداف الفردية أكثر بروزًا، كما تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين حتى تتخذ طابعا شخصيًا، ويظهر التناقض أو عدم التوافق في مجال العلاقات الشخصية بينهم. (اسماعيل، ٢٠١٥م، ص ١٢٠)

وتتمثل أهم الآثار السلبية للنزاعات الزوجية في زيادة اضطراب العلاقة بين الزوجين والكراهية التي تشيع بينهما، مما يجعل من الصعب عليهما أن يعيشا حياة زوجية مستقرة، كما يصعب عليهما تنمية علاقات سوية مع الآخرين، كما يسهم في زيادة المشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية، التي تنعكس بشكل سلبي على تربية الأبناء وصحة الأسرة التي هي نواة المجتمع. (أبو أسعد، ٢٠٠٨م، ص ١٠-١١)

ويتمثل **التعريف الإجرائي للبحث الحالي** بشأن النزاعات الزوجية بأنها: المشكلات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، وتتمثل في عدم الاتفاق بين الزوجين ويرجع ذلك إلى ضعف في العلاقة الزوجية، بسبب ضعف التواصل العاطفي، والارتباط والقبول بين الزوجين، وضعف في عمليات التفاعل وأنماط الاتصال بينهما.

الإطار النظري للبحث وموجهاته:

يشتمل الإطار النظري للبحث وموجهاته على النقاط التالية:

أولًا . نظرية الدور

ثانيًا . الجهات المعنية بتطبيق سياسات مواجهة النزاعات الزوجية

أولًا: نظرية الدور:

تنطلق فكرة نظرية الدور من أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدوار اجتماعية يمارسها الأفراد الذي يشغلون هذه المراكز، وتستند على مفهوم التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية التي تحدد تصرفات الأفراد وتتصل بعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وتركز هذه النظرية على مفهومين رئيسيين هما المكانة والدور الاجتماعي. (حبيب، ٢٠٠٩م، ص ٢٢٢).

وفيما يلي سوف نستعرض تلك المفاهيم: (أبو النور، خطاطبة، ٢٠١٧م، ص ٣٢٦)

١- **المكانــة الاجتماعيــة:** هــي التــي تتضــمن المركــز الاجتمــاعي الــذي يشــغله الأخصــائي الاجتماعي ومجموعة الصلاحيات التي تمنحها له وما هو مسموح وغير مسموح له من قبل المؤسسة، والتي تحدد نمط سلوكه مع الزوجين المتنازعين وتوقعاته لأدوار الآخرين سواء الزوجين أنفسهم أو فريق العمل الذي يعاونه داخل المكاتب.

٢- **الدور الاجتماعي:** هو الدور المهني للأخصائي الاجتماعي مع الزوجين وفقًا لما لديه من معارف ومهارات وقيم تؤهله إلى ممارسة دوره في الحد من النزاعات الزوجية ويتحقق هذا من خلال الوسائل التالية: (أبو النور، خطاطبة، نفس المرجع السابق، ص ٣٢٦)

أ . التعليم المباشر: حيث يتم إكساب الزوجين معايير سلوكية معينة بشكل مباشر.

ب – النمذجة: حيث يتم تقديم نماذج يحتذى بها لدى الزوجين تسهم في تشكيل سلوكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم وتوقعاتهم.

٣ – متطلبات الدور: وتتمثل في مجموعة الخبرات والمهارات والمعارف المهنية التي لابد أن تتوافر لدى الأخصائي الاجتماعي بالإضافة إلى مهارات مختلفة عن أساليب التعامل والتفاهم وعدم الصدام والعلاقات الايجابية بين الزوجين ومجموعة من القيم التي توجه سلوكه أثناء عملية المساعدة والتعامل مع فريق العمل. (أبو النور، خطاطبة، نفس المرجع السابق، ص ٣٢٦)

٤ – توقعات الدور: هي مجموعة الأفكار التي يضعها كل من الأخصائي الاجتماعي مع فريق العمل بالإضافة إلى مستوى المؤسسة للحد من النزاعات الزوجية مع الزوجين. (أبو النور، خطاطبة، نفس المرجع السابق، ص ٣٢٦)

٥ – غموض الدور: وهو عدم وضوح متطلبات الدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسة سواء لفريق العمل أو الزوجين الذي يتعامل معهم مثل استخدام أساليب غير صحيحة للتوافق بين الزوجين مثل العنف في الحديث أو التأنيب المستمر أو النبذ دون تدخل من الأخصائي الاجتماعي مما يرسم غموضًا للأدوار تجاه الزوجين وواجباتهم. (أبو النور، خطاطبة، نفس المرجع السابق، ص ٣٢٦)

أوجه الاستفادة من نظرية الدور:

١ – يساعد البحث الحالي في تحديد أدوار مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

٢ – الاستفادة من مفاهيم النظرية في التعرف على متطلبات الدور المهني الذي يقوم به الأخصائي من خلال عمله بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية عند عمله مع أحد الزوجين.

٣ – تساعد مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في تشكيل سلوك الزوجين من خلال تفاعل الأخصائي المباشر بينه وبينهم من ثم إكسابهم بعض السلوكيات الإيجابية التي تحافظ على كيان الأسرة المصرية.

٤ – الاسترشاد بمفاهيم النظرية خلال وضع تساؤلات البحث وأهدافه بالإضافة إلى الاسترشاد بها عند الخروج بالنتائج وربطها بمفاهيم النظرية ومسلماتها.

ثانيًا: الجهات المعنية بتطبيق سياسات مواجهة النزاعات الزوجية: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية:

رؤية الوزارة:

مجتمع مصري متضامن ومتماسك ومنتج يوفر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأسرة والفرد على اسس من العدالة والنزاهة والمشاركة.

أهداف الوزارة ودورها في خدمة المجتمع المصري:

تهدف وزارة التضامن الاجتماعي إلى إنشاء شبكة أمان اجتماعي للمواطن من خلال:

١. دعم وحماية الأسر الفقيرة.

٢. رعاية محدودي الدخل ورفع مستوى معيشتهم وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم لهم.

٣. تشجيع القطاع الأهلي ومشاركته في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع وتوفير المرونة اللازمة لقيامة بدوره.

سياسات وزارة التضامن الاجتماعي: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

- **سياسة الحماية:**

١. تحقيق الحد الأدنى من أمن الدخل الأساسي في شكل دعم نقدي ويشمل الأسر الفقيرة والمسنين وذوي الإعاقة والأيتام والعاطلين عن العمل. هذا بالإضافة إلى الحماية التأمينية كجزء لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية.

٢. المساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والسكن، وإن كانت الوزارة لا تقدم هذه الخدمات بشكل مباشر وإنما تتقاطع مع جهات حكومية وغير حكومية شريكة للوفاء بتلك الخدمات.

٣. الإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل وإتاحة فرص توليد دخل والتي تتطلب جهود إعداد وتأهيل الكوادر الشابة وتحفيز القطاع الأهلي والقطاع الخاص على دعم قطاع الأعمال والتوسع في عمل مشروعات كثيفة العمالة ومشروعات زراعية وصناعية تزيد من حجم الطلب على مستوى الموارد البشرية وعلى مستوى الأسواق.

- **سياسة الرعاية: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)**

١. هياكل محدثة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وفقا لأدوار ومسئوليات واضحة ومحددة.

٢. نظام إدارة حالة مفعل يربط بين خدمات الرعاية الاجتماعية فيما بينها وكذلك خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات الوزارة ككل.

٣. كادر كافي ومؤهل من مقدمي الرعاية والإداريين قادرين على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية طبقًا المعايير الجودة المعتمدة.

٤. برامج مطورة ومفعلة **للوقاية من التفكك الأسرى**.

٥. **أطفال بدون رعاية أسرية** يتمتعون برعاية داخل **منظومة أسرية** في إطار إستراتيجية مؤسسية وشباب ممكن من المشاركة الفعالة في القضايا الوطنية ومسنين ممكنون من الانخراط والمشاركة في المجتمع، والحد من الالتحاق بدور المسنين.

٦. نظام جودة معتمد ومطبق بكل إدارات قطاع الرعاية الاجتماعية.

٧. عقد إسناد معدل ومفعل لضمان جودة وفاعلية خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة من خلال الشراكة مع الجمعيات الأهلية.

٨. نظام متابعة وتقييم مطور ومطبق في جميع ادارات قطاع الرعاية الاجتماعية على مستوى الديوان العام والمديريات ونظام شكاوى مفعل لجميع خدمات قطاع الرعاية الاجتماعية على مستوى الديوان العام والمديريات.

- **سياسة التنمية: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)**

١. رفع قدرات ومهارات العاملين في مجال التنمية وحتى يمكن اداء الخدمة بكفاءة عالية.

٢. توفير اعتمادات اضافية لمراكز التدريب ومشروعات التنمية من خلال مشاركات مع جهات متعددة.

٣. تحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للقيام بالدور الاجتماعي والمساندة لتفعيل وزيادة الخدمات للمجتمع والأفراد.

٤. التوسع في عمليات الاقراض متناهي الصغر بغرض اقامة المشروعات لمواجهة ظاهرة البطالة.

٥. التشبيك مع الجهات الخارجية والداخلية للاستفادة من التجارب والمعارف والمهارات التي تمتلكها هذه الجهات واشراكها في برامج التنمية.

٦. ميكنة الخدمات ذات الصلة بالصناعات الحرفية لتسهيل سبل التواصل والتسويق.

الإدارة العامة للأسرة والطفولة تتبع الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

الأهداف: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

- تحقيق استقرار الأسرة وتماسكها وحمايتها من التفكك والانهيار ومن النتائج السلبية للتغيرات والضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع وتتأثر بها الروابط الأسرية ومعاونة الأسرة على تحقيق وظيفتها والقيام بدورها في رعاية أفرادها وفى بناء المجتمع والمساهمة في حركة تطوره وتقدمه.
- توفير الحماية والرعاية للأطفال في ظروف غير عادية بما يحقق تنشئتهم تنشئة صحية سليمة وتعويضهم عن الحرمان من رعاية الاسرة الذي قد يتعرضون له.

الاختصاصات: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

- اقتراح السياسة العامة لرعاية الأسرة والطفولة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق أكبر قدر من الرعاية والرفاهية للأسرة والطفولة.
- التخطيط لبرامج التوعية الأسرية بما يحقق تنمية الروابط الأسرية والارتفاع بمستوى تربية الأطفال وتنظيم أوقات فراغهم وعلاج المشكلات والنزاعات الزوجية.
- دراسة وتحديد احتياجات الأسرة والطفولة واقتراح التشريعات اللازمة لحمايتها وتوفير رعايتها.
- التخطيط لرعاية المسنين واقتراح البرامج اللازمة لتوفير هذه الرعاية بالمستوى اللائق لهم.

- وضع مستويات للأداء ونظم وقواعد العمل بالمؤسسات والأجهزة ووحدات الخدمة العامة في مجال الأسرة والطفولة بالاشتراك مع الإدارة العامة للتنظيم والإدارة.
- تقييم خدمات الأسرة والطفولة ومؤسستها ووضع أسس تطويرها في ضوء المقترحات المحلية.
- القيام بالدراسات والبحوث التي تخدم العمل في مجال الأسرة والطفولة على المستوى القومي.
- متابعة ما ورد من تقارير وإحصاءات دورية من المديريات.
- التنسيق بين خدمات وزارة التضامن الاجتماعي في مجال الأسرة والطفولة وبين الجهات الأخرى التي تعنى بهذه الخدمات.
- تقوم الإدارة بالإعداد والتنفيذ والمشاركة في الدورات التدريبية على المستوى المركزي لكافة الأنشطة (طفولة – مسنين – رعاية بديلة – مكتبات وحدائق أطفال – مراكز رعاية الطفل العامل – مراكز طفل الريف).
- الإعداد والتنفيذ للاحتفالات على المستوى المركزي منها (الاحتفال بعيد الأسرة – الاحتفال باليوم العالمي للمسنين).

خدمات وزارة التضامن الاجتماعي لمواجهه النزاعات الأسرية: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة من خلال بنك ناصر الاجتماعي:

النفقة: في ضوء الدور الاجتماعي للبنك في **الحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها** باعتبار أن **الأسرة** هي **وحدة بناء المجتمع** قد أوكل للبنك **تنفيذ أحكام النفقة** الصادرة من المحاكم وذلك بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ **الخاص بنظام تأمين الأسرة** حيث يقوم البنك بأعمال الصرف للمستحقين من أصحاب النفقة وكذا أعمال التحصيل من **الأزواج** الصادر ضدهم الأحكام.

خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة من خلال قطاع الشئون الاجتماعية:

مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية هي إحدى الأجهزة الاجتماعية التي أنشأتها وزارة التضامن الاجتماعي وتعهد بإدارتها إلى جمعية أو مؤسسة خاصة مشهرة طبقا للقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م ويقع تحت إشراف ورقابة التضامن الاجتماعي.

خدمات التنمية الاجتماعية المقدمة من خلال بنك ناصر الاجتماعي:

صرف النفقة عن طريق المحمول: كان إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عن عام ٢٠١٧م عامًا للمرأة المصرية، بادرة إيجابية تكشف عن تقديره الكبير للمرأة، لذا فقد قام البنك بتوجيه من معالي وزيرة التضامن الاجتماعي "غادة والي" بتوقيع بروتوكول تعاون بين بنك ناصر وأربعة شركات محمول بهدف صرف النفقة للمطلقات والمستحقين من خلال التليفون المحمول.

البرامج/ المشروعات والمبادرات بوزارة التضامن الاجتماعي وتستهدف مواجهة النزاعات الأسرية:

برنامج / مشروع مودة يتبع قطاع الشئون الاجتماعية:

الحفاظ على كيان الأسرة المصرية من خلال تدعيم الشباب المقبل على الزواج بالمعارف والخبرات اللازمة لتكوين الأسرة وتطوير آليات الدعم والإرشاد الأسري وفض المنازعات بما يساهم في خفض معدلات الطلاق.

أهداف البرنامج / المشروع:

الحد من نسب الطلاق في مصر ويتم تحقيقه من خلال:

- توفير معارف أساسية للمقبلين على الزواج (أسس اختيار شريك الحياة الحقوق والواجبات – المهارات الوالدية – المشكلات الزوجية – والاقتصادية للأسرة وإدارتها الصحة الإنجابية).
- الارتقاء بخدمات الدعم والإرشاد الأسري لمساعدة حديثي الزواج والأزواج منخفضي التوافق.
- تفعيل جهات فض المنازعات الأسرية للقيام بدورها في الحد من حالات الطلاق.
- مراجعة التشريعات التي تدعم كيان الأسرة وتحافظ على حقوق الطرفين والأبناء.

محاور تنفيذ المشروع. (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

المحور الأول – حملات الاتصال المباشر من خلال ثلاثة جوانب:

- **جانب اجتماعي:** لتحقيق التواصل الإيجابي وتوزيع الأدوار بين الزوجين.
- **جانب ديني:** يستهدف تعريف الطرفين بالحقوق والواجبات الشرعية.
- **جانب صحي:** يحتوي على المعلومات الأساسية للصحة الإنجابية، كالممارسات الضارة مثل الزواج المبكر.

المحور الثاني القيام بحملات إعلامية موسعة عن طريق:

- إعداد منصات تفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعي، بجانب تصميم رسائل وتطبيقات على الهواتف المحمولة.
- إعداد برنامج إذاعي تحت عنوان "بالمودة نكمل حياتنا".
- إعداد تنويهات توعوية قصيرة تحمل اسم المشروع، فضلًا عن تنفيذ عمل مسرحي بالمجان للجمهور بمسارح قصور الثقافة.

المحور الثالث – تطوير آليات المشورة الأسرية وفض النزاعات عن طريق:

- تفعيل دور مكاتب التسوية التابعة لوزارة العدل، مع إضافة ممثل عن دار الإفتاء المصرية لأعضائها.
- الخط الساخن بدار الإفتاء لطالبي خدمات المشورة الزوجية.

المحور الرابع – إعداد قاعدة بيانات للمستفيدين من المشروع يتم ربطها بالرقم القومي لتحديد عدد حالات الزواج والطلاق.

أهم الإنجازات: (وزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م)

تم تطوير مادة علمية بمشاركة مجموعة من الأساتذة المتخصصين وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان تنقسم إلى ثلاثة أجزاء أساسية:

- **اجتماعي:** التواصل الإيجابي، وفهم الاختلافات والتعامل معها، وتوزيع الأدوار بين الزوجين، ومهارات التربية الوالدية، والتعامل مع المشكلات، تصحيح المفاهيم الاجتماعية الخاطئة بشأن تنظيم الأسرة، وأبعاد العنف الأسرى والاجتماعي ومشكلة التعاطي تداعيتها على الاسرة وأساليب إدارة الموارد الاقتصادية (داخل) الأسرة.
- **ديني:** الحقوق والواجبات الشرعية للزوج والزوجة، السن المناسب للزواج، أسس الزواج الناجح، فترة الخطوبة، والذمة المالية للمرأة.
- **صحي:** المعلومات الأساسية للصحة الانجابية، ومرحلة الحمل، والتوعية بخطورة ختان الإناث والزواج المبكر.
- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارتا التضامن الاجتماعي والتعليم العالي لبدء أنشطة المشروع.
- الجامعات المستهدفة في المرحلة التجريبية: جامعات القاهرة / عين شمس / حلوان / الإسكندرية / بورسعيد.
- تم إعداد (٢٥٠) مدرب بجامعات القاهرة – عين شمس – حلوان – الإسكندرية – بورسعيد.
- تم توعية (٢١) ألف طالب وطالبة في هذه الجامعات الخمس بالمرحلة التجريبية.
- تم توعية (٥٢٩) من مكلفي الخدمة العامة التابعين لوزارة التضامن الاجتماعي بالمرحلة التجريبية.
- الاتفاق مع أحد منصات التواصل الاجتماعي لتوصيل التوعية بمشروع مودة للشباب أونلاين.

- تم إذاعة مسلسل إذاعي باسم (سعيدة ومش سعيدة).

الإجراءات المنهجية للبحث:

. نوع البحث والمنهج المستخدم:

يعد البحث الحالي من نوع البحوث الوصفية التي تهتم بدراسة واقع الأدوار التي تقوم بها مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والمسندة إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمحافظات المختلفة في الحد من النزاعات الزوجية وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي بطريقة الحصر الشامل.

. أداة البحث:

تمثلت أداة البحث الرئيسية في استمارة استبيان للكشف عن واقع أدوار مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية. وهي استمارة تم تطبيقها بعد الوقوف عليها من حيث الصدق والثبات على جميع العاملين من أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسيين ومديري المكاتب وسكرتارية بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية وقد تم تحديد أبعاد الأداة فيما يلي:

المحور الأول: تناول الدور الوقائي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية، والذي تمثله العبارات أرقام من (١ – ١٧).
المحور الثاني: تناول الدور العلاجي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية، والذي تمثله العبارات أرقام من (١٨ – ٢٩).
المحور الثالث: تناول التحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لدورها في الحد من النزاعات الزوجية، والذي تمثله العبارات أرقام من (٣٠ – ٤١).

وقد عرضت الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين عددهم (٨) من أساتذة الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع بجامعة الأزهر وجامعة حلوان وبناءً على التغذية المرتدة تم إجراء تعديلات على الأداة وفقًا لدرجة التوافق التي حصلت عليها في محاورها وعباراتها حتى وصلت إلى صورتها النهائية.

وقد تم استخدام التجزئة النصفية للوقوف على ثبات الأداة، وقد حققت الأداة نسبة ثبات عالية وذلك وفقًا لمقياس كاندل، حيث بلغ معامل الارتباط بين العبارات الفردية والزوجية بمعامل كاندل ٠.٧٢ ومعامل ثبات ٠.٨١ وهو معامل ثبات عال يمكن التعويل عليه.

عينة البحث:

حصر شامل لجميع العاملين بمراكز التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظات كفر الشيخ وقنا والقاهرة، حيث بلغ قوام جميع العاملين عدد (٣٤) فرد وهم جميع العاملين بتلك المراكز بالمحافظات الثلاثة وذلك خلال الفترة من ١٥ يناير وحتى ٥ فبراير ٢٠٢٤م.

وصف عينة البحث:

بلغ إجمالي عينة البحث (٣٤) مفردة موزعة على المتغيرات التالية:

١ . **متغير النوع:** بلغ إجمالي عدد الذكور (٢٤) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٧٠.٦٪ من إجمالي عينة البحث، في حين بلغ عدد الإناث (١٠) مفردات وبنسبة مئوية بلغت ٢٩.٤٪ من إجمالي عينة البحث.

٢ . **متغير السن:** بلغ إجمالي عدد العاملين الذي يتراوح أعمارهم ما بين (٢٥ – أقل من ٣٥) عامًا (١٩) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٥٥.٩٪ من إجمالي عينة البحث، في حين بلغ عدد العاملين الذي يتراوح أعمارهم ما بين (٣٥ – أقل من ٤٥) عامًا (٩) مفردات وبنسبة مئوية بلغت ٢٦.٥٪، كما بلغ عدد العاملين الذي يتراوح أعمارهم ما بين (٤٥ – أقل من ٦٠) عامًا (٦) مفردات وبنسبة مئوية بلغت ١٧.٦٪.

٣ . **متغير الحالة التعليمية:** بلغ إجمالي عدد الحاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية (٢٢) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٦٤.٧٪ من إجمالي عينة البحث، بينما بلغ عدد الحاصلين على ليسانس الآداب قسم الاجتماع (٤) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ١١.٨٪ من إجمالي عينة البحث، كما بلغ عدد الحاصلين على مؤهلات أخرى (٨) مفردات وبنسبة مئوية بلغت ٢٣.٥٪ من إجمالي عينة البحث.

٤ . **متغير مستوى الخبرة:** بلغ إجمالي عدد العاملين الذي يتراوح سنوات الخبرة لديهم ما بين (١ – ١٠) سنوات (١٩) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٥٥.٩٪ من إجمالي عينة البحث، في حين بلغ عدد العاملين الذي يتراوح سنوات الخبرة لديهم ما بين (١١ – ٢٠) سنة (٩) مفردات وبنسبة مئوية بلغت ٢٦.٥٪، كما بلغ عدد العاملين الذي يتراوح سنوات الخبرة لديهم ما بين (٢١ – ٣٠) سنة (٦) مفردات وبنسبة مئوية بلغت ١٧.٦٪.

٥ . **متغير الحصول على الدورات التدريبية:** بلغ إجمالي عدد العاملين الذين حصلوا على دورات تدريبية (٢٠) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٥٨.٨٪ من إجمالي عينة البحث، في حين بلغ عدد العاملين الذين لم يحصلوا على دورات تدريبية (١٤) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٤١.٢٪ من إجمالي عينة البحث.

٦ . **متغير الحالة المكانية:** بلغ إجمالي عدد من طبقت عليهم الأداة الخاصة بالبحث (٣٤) مفردة إجمالي العاملين في مكاتب التوجيه والاستشارات الاسرية بالمحافظات الثلاثة وهي كفر الشيخ وقنا والقاهرة، حيث بلغ عدد العاملين في محافظة كفر الشيخ (٨) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٢٣.٥٪ من إجمالي عينة البحث، كما بلغ عدد العاملين في محافظة قنا (١٢) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٣٥.٣٪ من إجمالي عينة البحث، بينما بلغ عدد العاملين الذين تم تطبيق أداة البحث عليهم بمحافظة القاهرة عدد (١٤) مفردة وبنسبة مئوية بلغت ٤١.٢٪ من إجمالي عينة البحث.

نتائج البحث:

يتم عرض نتائج البحث الحالي وفقًا للترتيب التالي:

أولًا: النتائج المتعلقة بالدور الوقائي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالدور العلاجي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالتحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لدورها في الحد من النزاعات الزوجية.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: النتائج المتعلقة بالدور الوقائي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

أوضحت نتائج البحث الحالي أن قيام مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بدورها الوقائي في الحد من النزاعات الزوجية يتم بقوة نسبية بلغت ٨٣.١٪ وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

يوضح الدور والوقائي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية (ن = ٣٤)

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان المرجح	المتوسط الحسابي المرجح	النسبة التقديرية/ المرجحة %	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تنظيم محاضرات توعوية حول العنف الأسري ودور المكاتب في التصدي له	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	٢
٢	تنظيم ندوات حول المشكلات الزوجية وتأثيرها السلبي على التربية الإيجابية	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	٢
٣	تقدم استشارات وتوجيهات للزوجين للحد من النزاعات بينهما	١٤	٤١.٢	١٧	٥٠	٣	٨.٨	٧٩	٢.٣	٧٧.٥	٥
٤	تعمل على نشر وتنمية الوعي الأسري لتفادي النزاعات الزوجية	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	٢
٥	تقدم الاستشارات من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لمن يطلبها ويحتاجها من المقبلين على الزواج	٢٨	٨٢.٤	٤	١١.٨	٢	٥.٩	٩٤	٢.٨	٩٢.٢	١
٦	تقوم بالإرشاد والتبصير بالقيم والمبادئ ووسائل الحفاظ على التماسك بين الزوجين	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	٢
٧	تقوم بدراسة المشكلات التي يتعرض لها الزوجين بالفعل للتوصل إلى أسبابها	٢٦	٧٦.٥	٥	١٤.٧	٣	٨.٨	٩١	٢.٦	٨٦.٧	٣
٨	تتيح فرصة مشاركة الأخصائيين العاملين بالمكاتب في برامج تدريبية لرفع مهاراتهم وتنمية قدراتهم المهنية	١٢	٣٥.٣	١٨	٥٢.٩	٤	١١.٨	٧٦	٢.٢	٧٤.٥	٦
٩	تتعاون مع الهيئات والمنظمات في المجتمع المحلي المعنية بميدان عمل الخدمة الاجتماعية من اجل الحد من النزاعات الزوجية	٢٤	٧٠.٦	٥	١٤.٧	٥	١٤.٧	٨٧	٢.٦	٨٥.٣	٤
١٠	توجيه الزوجين لمصادر الخدمات المختلفة بالوزارة في حل المشكلات	٢٦	٧٦.٥	٥	١٤.٧	٣	٨.٨	٩١	٢.٦	٨٦.٧	٣
١١	تنظم مؤتمرات بهدف زيادة الوعي بحقائق الحياة الزوجية القويمة	١٦	٤٧.١	٣	٨.٨	١٥	٤٤.١	٦٩	٢	٦٧.٦	٨
١٢	تنظيم لقاءات توعوية لحث الزوجين على تجنب النزاعات الزوجية	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	٢
١٣	القيام بتوعية المقبلين على الزواج بأسس اختيار شريك الحياة	٢٤	٧٠.٦	٦	١٧.٦	٤	١١.٨	٨٨	٢.٥	٨٦.٣	٤
١٤	القيام بالتشبيك مع قطاعات وادارات وزارة التضامن الاجتماعي المعنية بالنزاعات بين الزوجين	١٠	٢٩.٤	١٨	٥٢.٩	٦	١٧.٦	٧٢	٢.١	٧٠.٦	٧
١٥	تعقد ورش عمل لتأهيل المتزوجين الجدد لحياة مستقرة	١٢	٣٥.٣	٤	١١.٨	١٨	٥٢.٩	٦٢	١.٨	٦٠.٨	٩
١٦	الاستعانة بالخبراء من الاستشاريين القانونيين في تقديم التوعية القانونية للزوجين	١٤	٤١.٢	١٧	٥٠	٣	٨.٨	٧٩	٢.٣	٧٧.٥	٥
١٧	الاستعانة برجال الدين في تقديم التوعية الدينية للزوجين من حيث الحقوق والوجبات لكلا منهما	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	٢
	مجموع الأوزان	١٤٤٦									
	المتوسط المرجح العام	٢.٥									
	القوة النسبية للبعد	٨٣.١٪									

أوضحت النتائج من خلال استقراء الجدول رقم (١) أن أكثر الأدوار الوقائية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية هي تقدم الاستشارات من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لمن يطلبها ويحتاجها من المقبلين على الزواج، حيث حصلت العبارة الخاصة بذلك على نسبة موافقة ٨٢.٤٪ من إجمالي استجابات عينة البحث، وبمتوسط مرجح ٢.٨ درجة، وقد جاءت تلك العبارة وهي العبارة رقم (٥) في الترتيب الأول للبعد الذي تنتمي إليه.

كما جاء في الترتيب الثاني من البعد العبارات أرقام (١ – ٢ – ٤ – ٦ – ١٢ – ١٧) والتي تفيد قيام مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بتنظيم محاضرات وندوات توعوية حول العنف الأسري ودور المكاتب في التصدي له والمشكلات الزوجية وتأثيرها السلبي على التربية الإيجابية ولقاءات لحث الزوجين على تجنب النزاعات الزوجية ونشر وتنمية الوعي الأسري لتفادي النزاعات الزوجية والإرشاد والتبصير بالقيم والمبادئ ووسائل الحفاظ على التماسك بين الزوجين، بالإضافة إلى الاستعانة برجال الدين في تقديم التوعية الدينية للزوجين من حيث الحقوق والوجبات لكلا منهما، حيث حصلت تلك العبارات على نسبة موافقة ٨٢.٤٪ من جملة استجابات عينة البحث وبمتوسط مرجح ٢.٧ درجة.

كما كشفت النتائج أيضًا أن من أكثر الأدوار ممارسة لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الجانب الوقائي للحد من النزاعات الزوجية هو القيام بدراسة المشكلات التي يتعرض لها الزوجين بالفعل للتوصل إلى أسبابها وتوجيه الزوجين لمصادر الخدمات المختلفة بالوزارة في حل المشكلات، حيث حصلت العبارتين المتعلقتين بذلك على نسبة موافقة ٧٦.٥٪ من جملة استجابات عينة البحث، وبمتوسط مرجع ٢.٦ درجة، وقد جاءت تلك العبارتين في الترتيب الثالث من قوة تأثيرها في البعد الخاص بالدور الوقائي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

أما أقل العبارات تأثيرًا في البعد هي العبارة رقم (١٥) والخاصة بعقد ورش عمل لتأهيل المتزوجين الجدد لحياة مستقرة، حيث بلغت نسبة الموافقة على تلك العبارة ٣٥.٣٪ من إجمالي أفراد

العينة، وبمتوسط مرجح ١.٨ درجة. وقد يرجع ذلك لانشغال المكاتب والعاملين بها من اخصائيين اجتماعيين ونفسيين بالعمل على الحد من النزاعات الزوجية التي تنشأ بين الزوجين نظرًا لكثرتها ولأهميتها في ضوء الاهتمام بحماية الأسرة من التفكك، ويمكن أن يرجع ذلك أيضًا لأن المترددين على تلك المكاتب عادة ما يكون لديهم نزاعات يرغبوا في العمل على حلها من خلال تلك المكاتب.

كما جاءت أقل العبارات تأثيرًا في البعد العبارة رقم (١١) والخاصة بتنظيم مؤتمرات بهدف زيادة الوعي بحقائق الحياة الزوجية القويمة، حيث أفاد ٤٧.١٪ من إجمالي استجابات عينة البحث بقيام مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بتنظيم مؤتمرات بهدف زيادة الوعي بحقائق الحياة الزوجية القويمة، بينما نفى هذا الدور للمكاتب ٤٤.١٪ من جملة عينة البحث، و٨.٨٪ منهم يرون أن المكاتب تقوم أحيانًا بهذا الدور.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالدور العلاجي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

أوضحت نتائج البحث الحالي أن قيام مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بدورها العلاجي في الحد من النزاعات الزوجية يتم بقوة نسبية بلغت ٧٩.٥٧% وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح الدور العلاجي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية (ن = ٣٤)

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان المرجح	المتوسط الحسابي المرجح	النسبة التقديرية/ المرجحة %	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تهتم باستقبال أصحاب المشكلات الاجتماعية من الزوجين	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	١
٢	تقدم الحلول الملائمة للمشكلات وفق منظور علمي يتوافق مع المجتمع	٢٦	٧٦.٥	٥	١٤.٧	٣	٨.٨	٩١	٢.٦	٨٦.٧	٢
٣	تقوم بمعاونة أطراف النزاع وتبصير الزوجين بالعوامل المتسببة للمشاكل وأسلوب علاجها	٢٤	٧٠.٦	٦	١٧.٦	٤	١١.٨	٨٨	٢.٥	٨٦.٣	٣
٤	تهتم بدراسة أحدث الأساليب التي تتبعها الدول المتقدمة في حل النزاعات الزوجية	١٠	٢٩.٤	٢٠	٥٨.٨	٤	١١.٨	٧٤	٢.٢	٧٢.٥	٦
٥	معاونة محاكم الأسرة في بحث أسباب النزاعات الزوجية	١٦	٤٧.١	٣	٨.٨	١٥	٤٤.١	٦٩	٢	٦٧.٦	٧
٦	اقتراح الحلول الملائمة لمحاكم الأسرة في النزاعات الزوجية القائمة	١٤	٤١.٢	٥	١٤.٧	١٥	٤٤.١	٦٧	٢	٦٥.٧	٨
٧	دراسة المشكلات التي يتعرض لها أي من الزوجين للتوصل إلى أسبابها	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	١
٨	تتبع الحالات التي تم العمل معها للاطمئنان على استمرار توافقها	٢٦	٧٦.٥	٥	١٤.٧	٣	٨.٨	٩١	٢.٦	٨٦.٧	٢
٩	العمل مع الزوجين في حل المشكلات التي تمنعهما من التكيف السليم	٢٨	٨٢.٤	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٩٣	٢.٧	٩١.٢	١
١٠	العمل مع الزوجين في حل المشكلات المستعصية	١٤	٤١.٢	١٧	٥٠	٣	٨.٨	٧٩	٢.٣	٧٧.٥	٤
١١	العمل مع الزوجين في حالة انحراف أحدهما	١١	٣٢.٤	٢١	٦١.٨	٢	٥.٨	٧٧	٢.٣	٧٥.٥	٥
١٢	الاستعانة برجال القانون لتولي إعداد محاضر الصلح بين الزوجين	١٣	٣٨.٢	٤	١١.٨	١٧	٥٠	٦٤	١.٩	٦٢.٧	٩
	مجموع الأوزان	٩٧٩									
	المتوسط المرجح العام	٢.٣٧٥									
	القوة النسبية للبعد	٧٩.٥٧									

أوضحت نتائج جدول رقم (٢) أن من أكثر الأدوار العلاجية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية هو الاهتمام باستقبال أصحاب المشكلات الاجتماعية من الزوجين

ودراسة المشكلات التي يتعرض لها أي من الزوجين للتوصل إلى أسبابها، حيث حصلت تلك العبارتين رقمي (١ – ٧) والخاصتين بذلك على نسبة موافقة ٨٢.٤٪ من جملة أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٧ درجة وقد جاءت تلك العبارتين في الترتيب الأول للبعد الذي تنتمي إليه.

يشاركهما في الترتيب الأول العبارة الخاصة بالعمل مع الزوجين في حل المشكلات التي تمنعهما من التكيف السليم، حيث حصلت تلك العبارة على نسبة موافقة ٨٢.٤٪من جملة أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٧ درجة، وهي درجة كبيرة، الأمر الذي قد يرجع إلى الاهتمام الكبير من مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية التي توليه للحد من النزاعات بين الزوجين والعمل على الحفاظ على التفكك الأسري.

كما أوضحت النتائج أيضًا أن أكثر العبارات تأثيرًا في البعد هما العبارتين رقمي (٢ – ٨) وهي تلك المتعلقة بتقديم الحلول الملائمة للمشكلات وفق منظور علمي يتوافق مع المجتمع وأيضًا تتبع الحالات التي تم العمل معها للاطمئنان على استمرار توافقها، حيث حصلت تلك العبارتين على نسبة موافقة ٧٦.٥٪ من اجمالي أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٦ درجة، وقد جاءت تلك العبارتين في الترتيب الثاني من البعد الخاص بالأدوار العلاجية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية.

أما أقل العبارات تأثيرًا في البعد هي العبارة رقم (١٢) والخاصة بالاستعانة برجال القانون لتولي إعداد محاضر الصلح بين الزوجين، حيث أفاد بذلك ٣٨.٢٪ من اجمالي أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ١.٩ درجة.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالتحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية الحد من النزاعات الزوجية.

أوضحت نتائج البحث الحالي أن التحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية الحد من النزاعات الزوجية يتم بقوة نسبية بلغت ٦٦.٦% وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

يوضح التحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لدورها في الحد من النزاعات الزوجية

م	العبارات	الاستجابات						مجموع الأوزان المرجح	المتوسط الحسابي المرجح	النسبة التقديرية/ المرجحة %	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تعقد الإجراءات الروتينية في حصول أي من الزوجين على الخدمة من المكاتب	١٠	٢٩.٤	٩	٢٦.٥	١٥	٤٤.١	٦٣	١.٩	٦١.٨	٨
٢	العادات والتقاليد تحد من مشاركة الزوجين في الأنشطة بشكل مستمر	٨	٢٣.٥	٢٢	٦٤.٧	٤	١١.٨	٧٢	٢.١	٧٠.٦	٦
٣	استعانة المكاتب باستشاريين قانونيين أصحاب خبرات ضعيفة	٠	٠	٨	٢٣.٥	٢٦	٧٦.٥	٤٢	١.٢	٤١.٢	١٢
٤	قلة المتابعة من الأخصائيين للحالات التي تم حل النزاع بينهما	٤	١١.٨	٧	٢٠.٦	٢٣	٦٧.٦	٤٩	١.٤	٤٨	١١
٥	الأنشطة التوعوية للمكاتب لا تغطي كل أرجاء المحافظة	٢٣	٦٧.٦	٩	٢٦.٥	٢	٥.٩	٨٩	٢.٧	٨٧.٣	١
٦	تعذر صرف الإعانات الحكومية من وزارة التضامن الاجتماعي	٢٦	٧٦.٥	٥	١٤.٧	٣	٨.٨	٩١	٢.٦	٨٦.٧	٢
٧	سوء حالة البنية التحتية والتجهيزات بالمكاتب	١٦	٤٧.١	١٥	٤٤.١	٣	٨.٨	٨١	٢.٣	٧٩.٤	٣
٨	الجهاز الوظيفي بالمكاتب غير ملائم لعدد الحالات التي تتردد عليه	٨	٢٣.٥	٢٠	٥٨.٨	٦	١٧.٧	٧٠	٢.١	٦٨.٦	٧
٩	ضعف كفاءة الأخصائيين مقدمي الخدمات بالمكاتب	٠	٠	١٦	٤٧.١	١٨	٥٢.٩	٥٠	١.٥	٤٩	١٠
١٠	وجود الدعاية اللازمة لعمل المكاتب غير كافية	١٤	٤١.٢	١٨	٥٢.٩	٢	٥.٩	٨٠	٢.٤	٧٨.٤	٤
١١	لائحة المكاتب الحالية معوقة للعمل	١١	٣٢.٤	٢١	٦١.٧	٢	٥.٩	٧٧	٢.٣	٧٥.٥	٥
١٢	قلة استعانة المكاتب برجال الدين من الأزهر والأوقاف للتوعية بالحد من النزاعات الزوجية	٤	١١.٨	١٢	٣٥.٣	١٨	٥٢.٩	٥٤	١.٦	٥٢.٩	٩
	مجموع الأوزان	٨١٨									
	المتوسط المرجح العام	٢									
	القوة النسبية للبعد	٦٦.٦									

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (٣) والخاص ببعد التحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لدورها في الحد من النزاعات الزوجية ان اهم تلك التحديات هي:

١ . الأنشطة التوعوية للمكاتب لا تغطي كل أرجاء المحافظة، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٦٧.٦٪ من جملة استجابات أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٧ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الأول في بعد التحديات.

٢ . تعذر صرف الإعانات الحكومية من وزارة التضامن الاجتماعي، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٧٦.٥٪ من جملة استجابات افراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٦ درجة، محتلة بذلك الترتيب الثاني في بعد التحديات.

٣ . سوء حالة البنية التحتية والتجهيزات بالمكاتب، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٤٧.١٪ من جملة استجابات أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٣ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الثالث في البعد، الأمر الذي تؤكده نتائج دراسة (شيماء علي أغا، ٢٠١٥م).

٤ . وجود الدعاية اللازمة لعمل المكاتب غير كافية، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٤١.٢٪ من جملة استجابات أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٤ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الرابع في البعد.

٥ . لائحة المكاتب الحالية معوقة للعمل، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٣٢.٤٪ من جملة استجابات افراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٣ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الخامس في البعد، الأمر الذي تؤكده نتائج دراسة (جينفير مارتين، كاثي دوجلز، ٢٠٠٧م)، وكذلك دراسة (مصطفى محمود، ٢٠٢١م).

النتائج العامة للبحث:

توصل البحث الحالي إلى جملة من النتائج العامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: قيام مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بدورها الوقائي في الحد من النزاعات الزوجية يتم بقوة نسبية بلغت ٨٣.١٪ خاصة في تقديم الاستشارات من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لمن يطلبها ويحتاجها من المقبلين على الزواج، وتنظيم محاضرات وندوات توعوية حول العنف الأسري ودور المكاتب في التصدي له والمشكلات الزوجية وتأثيرها السلبي على التربية الإيجابية ولقاءات لحث الزوجين على تجنب النزاعات الزوجية ونشر وتنمية الوعي الأسري لتفادي النزاعات الزوجية والإرشاد والتبصير بالقيم والمبادئ ووسائل الحفاظ على التماسك بين الزوجين، بالإضافة إلى الاستعانة برجال الدين في تقديم التوعية الدينية للزوجين من حيث الحقوق والوجبات لكلا منهما.

ثانيًا: قيام مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بدورها العلاجي في الحد من النزاعات الزوجية يتم بقوة نسبية بلغت ٧٩.٥٧% خاصة من حيث الاهتمام باستقبال أصحاب المشكلات الاجتماعية من الزوجين ودراسة المشكلات التي يتعرض لها أي من الزوجين للتوصل إلى أسبابها والعمل مع الزوجين في حل المشكلات التي تمنعهما من التكيف السليم.

ثالثًا: وجود العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لدورها في الحد من النزاعات الزوجية، وكان من اهم تلك التحديات:

١ . الأنشطة التوعوية للمكاتب لا تغطي كل أرجاء المحافظة.

٢ . تعذر صرف الإعانات الحكومية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية من وزارة التضامن الاجتماعي.

٣ . سوء حالة البنية التحتية والتجهيزات بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية..

٤ . عدم كفاية وجود الدعاية اللازمة لعمل مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية.

٥ . لائحة مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية التي يتم العمل بها حاليًا معوقة للعمل.

٦ . وجود عادات وتقاليد وثقافات مجتمعية تمنع الزوجة من التوجه والذهاب لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لحل مشاكلها الزوجية.

مقترحات تفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في الحد من النزاعات الزوجية:

- ضرورة صرف قيمة الإعانات "المخصصات المالية" العادلة لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية مما يساهم عمل الدعاية اللازمة لنشر الوعي وتعريف الجمهور بأهداف مكاتب التوجيه.
- تطوير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية الفعالة.
- التشبيك مع برامج ومبادرات وزارة التضامن الاجتماعي والوزارات الأخرى التي تتلاقى مع أهداف تلك المكاتب.
- الاستعانة بمكلفين الخدمة العامة في سد عجز الجهاز الوظيفي في مختلف التخصصات (اجتماعي / نفسي / قانوني / ديني) بعد تدريبهم.
- ضرورة تعديل لائحة مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية الحالية للاستفادة منها بشكل أكبر وتفعيل الادوار الممنوحة لها.
- أن تغطي أنشطة تلك المكاتب كافة أرجاء المحافظة الواقعة بها.
- عمل الدعاية اللازمة لعمل تلك المكاتب من خلال إنشاء موقع اليكتروني لها وصفحات التواصل الاجتماعي، مع تواجد مطويات بالوحدات الاجتماعية القروية حولها وما تقدمه والهدف منها وعناوين تواجدها داخل المحافظة.
- اهتمام وزارة التضامن الاجتماعي باختيار الهيكل الوظيفي المتكامل من ذوي الخبرات والمؤهلين فعليًا للعمل داخل تلك المكاتب.
- زيادة الاهتمام التوعوي للمكاتب بالمحافظات لترسيخ ثقافة ضرورة حل النزاعات الزوجية من خلال مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية.

المراجع العربية:

١) أبو اسعد، أحمد: الارشاد الزواجي السري، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٨م، ص ١٠ – ١١.

٢) إسماعيل، خليل: الوسائل الودية في حل الخلافات الاسرية بين الشريعة والقانون، العدد (٥١)، مجلة الحكمة، الجوف، ٢٠١٥م، ص ١٢٠.

٣) البحيري، عبد الرقيب وعلي رجب وأحمد، عبير، فاعلية دمج العلاج الزواجي المتكامل والعلاج المعرفي للمواقف الصعبة لدى اسر المراهقات في تعديل أدائهن التعليمي وخفض اعراضهن الباثولوجية، بحث منشور، مجلة الارشاد النفسي مصر، ٢٠١٠م.

٤) الجخيدب، ماعد وعبد الرحمن التركي: تقويم برامج الارشاد الاسري من وجهة نظر المعلمين، مجلة العلوم الانسانية، البحرين، ٢٠١٤م.

٥) الجهني، عبد العزيز، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٥م.

٦) الجهني، عبد العزيز: الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي، الطبعة الأولى، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات الامنية، الرياض، ٢٠٠٦م، ص ١٤.

٧) الحربي، إبراهيم: برنامج الارشاد الأسري بمركز التنمية الاسرية بالإحساء، مكتبة الملك فهد، الرياض، ٢٠١٢م.

٨) الشلهوب هيفاء، تفعيل الإرشاد الاسري في مراكز التنمية الاجتماعية رقم (١٠٧)، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي الرياض، ١٤٣٤هـ.

٩) الصويان، نوره: اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الفتيات في المجتمع السعودي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٠م، ص ص ٥٩ – ٦٠.

١٠) العجلان، احمد، تقويم عملية الارشاد الاجتماعي عن طريق الهاتف في المجتمع السعودي، رقم ١٤٠، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، الرياض، ١٤٣٥هـ.

١١) الغامدي، محمد سعيد: تأثير العولمة في العلاقات الاسرية القرابية، دراسة ميدانية، مجلة حوليات، كلي الآداب، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١١م.

١٢) القرني، محمد، تصميم برنامج معرفي سلوكي لتخفيف مستوى الكدر الزواجي وقياس فاعليته، رسالة دكتوراه جامعة الامام محمد بن سعود الرياض، ٢٠٠٧م.

١٣) القرني، محمد الإرشاد الاسري في المجتمع السعودي: واقعه وتطويره، وزارة الشؤون الاجتماعية، وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية، الرياض، ١٤٣٦هـ.

١٤) القرني، محمد وسهير الغالي: العلاج الأسري ومواجهة الخلافات الأسرية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤م، ص ص ٣٩ – ٥٧.

١٥) الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ.

١٦) الكعبي، ابراهيم محمد: تطوير نموذج لحل الخلافات الاسرية في المجتمع القطري من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات وابحاث جامعة جلفة، الجزائر، ٢٠١٥م.

١٧) المرشد، مزاد التدخل المهني لطريقة خدمة الفرد باستخدام العلاج الزواجي السلوكي المتكامل في مواجهة الخلافات الزوجية لذوي الظروف الخاصة، رسالة دكتوراه جامعة الاميرة نوره الرياض، ٢٠٠٩م.

١٨) جمعية المودة الخيرية، الميثاق الأخلاقي والمهني للمصلح والمرشد الاسري، جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ.

١٩) رمضان السيد: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الاسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢م.

٢٠) سعيد، حنان: تصور مقترح لتفعيل المهام المهنية المشتركة بين الاخصائي الاجتماعي والنفسي في تسوية النزعات والخلافات الاسرية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والانسانية، مصر، ٢٠١٠م.

٢١) سويدان، محمد عبد المجيد: برنامج مقترح للتدخل المهني من منظور طريقة العمل مع الجماعة لتحقيق التنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمكاتب التوجيه

والاستشارات الاسرية بمحافظة البحيرة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، ٢٠١٤م.

٢٢) نيازي، عبد المجيد ومشعل السحيباني الخدمة الاجتماعية، مكتبة الملك فهد الرياض ١٤٣٢هـ. معجم اللغة العربية، المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٩٩١م.

٢٣) معجم اللغة العربية: ١٩٩١م، ص ٦١٠.

٢٤) زهران، حامد عبد السلام: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة،٢٠٠٠م، ص ١٦٤.

٢٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣م.

٢٦) مجلس الوزراء: مركز المعلومات، ٢٠٢٣م.

٢٧) كمال، طارق: الأسرة ومشاكل الحياة العائلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٩ – ٣٦.

٢٨) السيد، ولاء محمد شعبان: تقييم أداء محكمة الأسرة كأسلوب للإصلاح الاجتماعي في المجتمع المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق أهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم تنظيم المجتمع، ٢٠١٠م.

٢٩) شعبان، منال محمد احمد محمد: الدور الاجتماعي لمحكمة الأسرة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١م.

٣٠) ابو عامر، أسماء محمود: محكمة الأسرة ودورها في تسوية المنازعات الأسرية: دراسة اجتماعية لبعض الحالات بمحكمة أسرة تلا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٢م.

٣١) أغا، شيماء على محمد السيد عبد الرحيم: التحديات التي تواجه مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في أداء دورها الوظيفي: دراسة تطبيقية على محكمة الأسرة بمدينة طنطا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طنطا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٥م.

٣٢) عبد الرازق، وسام محمد إبراهيم: دور الأخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الارشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية لأبنائهم المراهقين، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٥٣)، شهر يناير، ٢٠٢١م.

٣٣) سعد، مصطفى محمود محمد محمد: سياسات مواجهة النزاعات الأسرية في مصر، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، مج١، ع١، شهر سبتمبر، ٢٠٢١م.

٣٤) الصالح، إكرام بنت محمد: تصور مقترح لدور العلاج الزواجي السلوكي المتكامل للتعامل مع الخلافات الزوجية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٣٥) الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة التضامن الاجتماعي، مايو، ٢٠٢٢م.

٣٦) عبد الرازق، وسام محمد إبراهيم: دور الأخصائي الاجتماعي في استخدام مهارات الارشاد مع جماعات الأسر لتعديل السلوكيات السلبية لأبنائهم المراهقين، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٥٣(١)، يناير، ٢٠٢١م.

المراجع الاجنبية

1) Dimidjian, S, Martell, C.R. & Christensen, Integrative Behavioral Couple therapy. In Gurman & Jacobson (Eds.) clinical handbook of couple therapy. New York: the Guilford Press, 2002

2) Rozario, Henry (2010). Social Work with Family. In Thomas, Gracious Intervention with Individuals and Groups (p.1), (Ed.), Social Work Indira Gandhi National Open University Maidan Garhi.

3) Christensen, Atkins, Berns & Baucom, Traditional Versus Integrative Behavioral Couples Therapy for Significantly and Chronically Distressed

Married Couples. JOURNAL OF CONSULTING and clinical psychology, 72(2), 2004

4) Estrada, A. &Holmes, J, Couples'percetions of Effective and Ineffective Ingredients of Marita therapy, Journal of sex and marital therapy, No. 25,1999

5) Jacobson, N.S. & Christensen, a, Integrative couple therapy: Pro-mooting acceptance and change. New York: W, W. NORTON Co, 1996

6) Lorelei, Simpson et al., Therapy, international encyclopedia of marriage and family, Ponzetti (Ed.) USA: Macmillan, 2003.

7) Ponzetti, James J. (Ed), International encyclopedia of marriage and family, 2nd Ed. USA MacMillan reference, 2003, pp.1626 – 1628.

8) Sperry, L. Carlson, J & Peluso, and P.R. Couples Therapy: intel-grating theory and technique, USA: Love Publishing Company. 2006.

9) www.alzwaj.org

10) www.asveh.com

11) Martin, Jennifer & Douglas, Kathy. (2007). Social Work and Family Dispute Resolution Australian Social Work.

12) https://www.moss.gov.eg/Sites/MOSA/ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=90